الوثيقة الختامية للمناقشة المواضيعية للدورة العادية التاسعة عشرة للهيئة حول "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي"

جدة، في 24 مايو 2022: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي مناقشة مواضيعية بعنوان: "*دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دول منظمة التعاون الإسلامي*"، وذلك خلال أعمال دورتها العادية التاسعة عشرة المنعقدة في 24 مايو 2022. افتتح فعاليات النقاش معالي الدكتور حاجي علي، رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وسعادة السفير الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور أحمد سينغيندو، الذي ألقى الكلمة الرئيسية نيابة عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.وشارك في جلسة النقاش كمتحدثين رئيسيين ممثلون عن مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من كل من المغرب وقطر واندونيسيا. كما شارك بنشاط في النقاش عدد كبير من الدول الأعضاء والدول ذات صفة المراقب في منظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان.

واستنادا إلى المناقشة التي أجرتها الهيئة بشكل مستفيض شملت كافة جوانب الموضوع، اعتمدت الهيئة هذه الوثيقة الختامية كنتيجة لأعمالها:

شددت أن الكرامة المتأصلة في جميع البشر والمساواة والحقوق غير القابلة للتصرف والطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتعاضدها، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا الخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، على النحو المنصوص عليه في المبادئ الإسلامية والمعبر عنه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و إعلان وبرنامج عمل فيينا، وإعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان، تشكل في مجملها الشروط المسبقة لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي؛

ذكرت أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أجهزة مستقلة أنشأتها الدول من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لولاياتها القضائية الوطنية. وعليه، فإنها تتميز بمركز فريد من

نوعه بوصفها مؤسسات رسمية – ولكنها مستقلة عن الحكومات التي تنشئها – ذات ولاية وخبرة واسعتين في مجال حقوق الإنسان، وإمكانات كبيرة فيما يتعلق بمساعدة حكوماتها على تعميم السياسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما يضمن تلبية الاحتياجات على أرض الواقع، وذلك بهدف تحسين فعاليتها في عملية تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان المكفولة للجميع؛

شددت أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أجهزة مهمة معترف بها عالميا، باعتبارها شريكا أساسيا في الاضطلاع بالجهود الكفيلة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي هذا الصدد، فإنها تكمل جهود الآليات الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان بدلا من أن تحل محلها، فضلا عن إسهامها في رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها. وتتسم هذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضا بميزة التركيز على قضايا ومعايير محددة لحقوق الإنسان ذات صلة بسياقاتها الوطنية. كما تساعد جهود تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتفاعلها مع الأمم المتحدة وغيرها من آليات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية ذات الصلة على تعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان؛

أكدت أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أصبحت عناصر حاسمة في مهمة استكمال الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز أنظمة حقوق الإنسان الخاصة بها. وبحكم استقلالها و طبيعتها الدائمة مقارنة بالمؤسسات الحكومية، تعتبر هذه المؤسسات أكثر قدرة على اعتماد منظور استراتيجي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الاضطلاع بمهمة التقييم الشامل للبرامج الوطنية ذات الصلة والتخطيط على المدى الطويل؛

شددت أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تسهم بشكل واسع في تعزيز دمج النهج القائم على حقوق الإنسان في صنع السياسات على المستويين الوطني والمحلي، وذلك في إطار إعمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا الصدد، تضطلع هذه المؤسسات بدور هام و لاسيما فيما يتعلق بتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرمي إلى "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". ومن ثم، فإن الدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها أجهزة تتمتع بالاستقلال التام وحسن الأداء، قد تم الاعتراف به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

كمؤشر لتقييم التقدم المحرز من قبل الدول في تحقيق الهدف 16 للتنمية ذي الصلة بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية؛

شددت على أهمية تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان استقلالها من الناحية القانونية والتقنية والمالية، كوسيلة فعالة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعليه، تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمكانة فريدة تمكنها من الاضطلاع بدور الوسيط بين مختلف أصحاب المصلحة والنهوض بعمليات وطنية، شفافة، تشاركية وشاملة من أجل وضع السياسات ورصدها، والتصدي لجميع أشكال الاستبعاد والفقر وتحديد منظور حقوق الإنسان كأولوية بهدف تعميمه في كافة جوانب السياسة العامة في دولها المختلفة؛

شددت أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحتل مركزا فريدا بين كل من الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية فيما يتعلق برصد الممارسات الحكومية، وضمان مواءمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان لسياقاتها وإعمالها على المستوى الوطني، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بما يساعد على ردع الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان، مما يجعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شركاء أساسيين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

أقرت بالتحديات التي تواجهها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتحقيق استقلاليتها وضمان مسؤوليتها من أجل تعزيز مصداقيتها وتحسين فعاليتها. ومن أجل التغلب على هذه التحديات وتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاضطلاع بالجهود الرامية إلى النهوض بمجتمعات تحترم حقوق الإنسان، توصي الهيئة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما يلي:

1. ضمان بيئة مناسبة قائمة على احترام المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية كشرط مسبق لتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الاضطلاع بوظائفها بسلاسة؛
2. ضمان مطابقة هيكل وتكوين هذه المؤسسات مع طبيعة التركيبة الاجتماعية والعرقية واللغوية للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار ضروره تحقيق التوازن الجنساني؛
3. الحرص على كفالة استقلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال أحكام دستورية تحدد هياكلها وولاياتها وصلاحياتها ، كما يمكن تحقيق ذلك باعتماد قانون في هذا الشأن من قبل الهيئة التشريعية؛

4. دعم المؤسسات بموارد مالية وبشرية لبناء القدرات المؤسسية وتحديد الأولويات بشكل حر دون أي تدخل، فضلا عن تمكينها من الاضطلاع بمختلف ولاياتها وأنشطتها بشكل مستقل؛
5. تزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكفاءات واسعة لمواءمة التشريعات وتقديم المقترحات والمشورة وفقا للالتزامات الدولية التي تقع على الدول في مجال حقوق الإنسان، وكذلك تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات التعاهدية.

شجعت الدول الأعضاء على تزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالقدرة القانونية والتنظيمية لتمكينها من الرد على انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة وإجراء تحريات بشأنها والتحقيق فيها، فضلا عن تيسير الوصول إلى العدالة، بما في ذلك حالات الانتهاكات المتصلة بالتمييز وعدم المساواة، التي قد تؤدي إلى تآكل الثقة بين الدولة والشعب، علما أن قدرة المؤسسات الوطنية على الانخراط مع مختلف أصحاب المصلحة تعزز فعاليتها إلى درجة لا يمكن الاستغناء عنها في الاضطلاع بالجهود الكفيلة بتغيير القيم والمعتقدات والمواقف والسلوكيات الرامية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان عبر جميع قطاعات المجتمع؛

أكدت أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها أجهزة مستقلة وموثوق بها، تحتل مركزا أحسن من غيرها لتلعب دور الوسيط فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا حقوق الإنسان الحساسة بشكل محايد، بما في ذلك التوسط بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومؤسسات الدولة ذات الصلة في عمليات المصالحة، والعدالة الانتقالية وجبر الضرر؛

شددت كذلك أنه في حين تشكل مبادئ باريس إطارا هاما لتوجيه تنمية القدرات القوية والوظيفية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فلا تزال الحاجة قائمة بنفس القدر إلى وضع مؤشرات موازية يمكن على أساسها تقييم وتحسين أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من حيث تأثيرها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة منهجية؛

شجعت على ضرورة بناء القدرات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وإدارة المعارف مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفيما بينها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وخارجها، وتعبئة الموارد لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، دعت الهيئة إلى تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئاتها التنسيقية الدولية والإقليمية من المشاركة في آليات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما

في ذلك في أنشطة تتبع واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

حثت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على إنشاء منتدى تنسيقي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بهدف تسهيل الربط الشبكي وتعزيز التعاون في المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف وتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار منظمة التعاون الإسلامي، مع إيلاء الأولوية للعمل مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المناصرة للأسرة، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات التي من شأنها أن تساعد على النهوض بالقيم الأسرية. و قد تتجلى فائدة مثل هذا التفاعل في وضع مؤشرات داخلية على مستوى المنظمة لقياس وتعزيز أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أساس أفضل الممارسات التي تعمل في البيئات المختلفة؛

حثت كذلك كافة أجهزة منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المختلفة في الدول الأعضاء، بما يتماشى مع ولايات كل منها، على التعاون في بناء القدرات وتبادل الخبرات، واعتبار المهام العملية التي يمكن الاضطلاع بها إسهاما في إعمال نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتشمل هذه الاختصاصات والأنشطة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. عقد ورشات عمل حول مسائل حقوق الإنسان ذات الاهتمام المشترك ووضع خطط عمل مشتركة من شأنها أن تساعد على تحديد ومعالجة احتياجات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال بناء القدرات؛
2. تقديم المشورة للحكومات الوطنية والإدارات المحلية وأصحاب الحقوق وغيرهم من الجهات الفاعلة من أجل تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ وتقييم السياسات العامة، بما في ذلك عن طريق قياس تأثير القوانين والسياسات والبرامج وخطط التنمية الوطنية والممارسات الإدارية والموازنات على إعمال كافة الحقوق المكفولة للجميع؛
3. تطوير وتعزيز الشراكات بما يضمن النهوض بعمليات شفافة وشاملة للمشاركة والتشاور مع أصحاب الحقوق والمجتمع المدني في جميع مراحل تنفيذ خطة التنمية المستدامة بعام 2030، مثل وضع استراتيجيات على الصعيدين الوطني و دون الوطني المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها مد اليد إلى الفئات الإجتماعية الأكثر هشاشة.

شجعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الانخراط مع المسؤولين وأصحاب الحقوق وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية، ومنها الوكالات الحكومية والبرلمانات وهيئات القضاء والإدارات المحلية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية والأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية، وذلك لإذكاء الوعي وبناء الثقة، وتعزيز الحوار وبذل المزيد من الجهود المتضافرة لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذ ورصد كافة السياسات والبرامج العامة؛

شددت على أن القدرات المتنامية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم قد مكنتها من دعم عمل العديد من الهيئات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال تزويدها بمعلومات وتحليلات مستقلة وموثوقة، وذات الصلة بأفضل الممارسات والخبرات الضرورية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، **شجعت** المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة تعزيز تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنها الهيئات التعاهدية، وذلك بهدف تحسين وضعية حقوق الإنسان في بلدانها المختلفة؛

حثت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز مساهمتها في الأعمال الشعبية، ومنها تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين الناشطين في هذا المجال في مجتمعاتهم المختلفة؛ وبصفة خاصة، يمكن استغلال التثقيف في مجال حقوق في الأنشطة الرامية إلى إذكاء التوعية، ومنع التمييز و تعزيز ثقافة قوية تضمن حماية حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان توفير خدمات التكوين وبناء القدرات ومشاركة الخبرات في مجال حقوق الإنسان عبر مختلف قطاعات المجتمع، ولا سيما بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بشكل أوسع ؛

أقرت بأهمية الجهود التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تقع ضمن مجالات اختصاصات الهيئة، معيدة التأكيد على التزامها القوي بضرورة تعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك من أجل العمل معا وبشكل بناء على تحقيق الأهداف المشتركة. ووفقا لهذا النهج، اعتمدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان "ترتيبات العمل للتفاعل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، مما يعكس اهتمامها الشديد بضرورة التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بغية تحقيق الهدف المشترك الذي يتمثل في تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان المكفولة للجميع؛

حثت جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز مشاركتها في أنشطة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، واستكشاف المجالات المهمة للتعاون المشترك، بما يساعد على تحقيق نتائج ملموسة. ومن أجل النهوض بعلاقات التعاون المشترك في مجالات محددة على أرض الواقع، بادرت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بعملية إبرام مذكرة تفاهم مع بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول منظمة التعاون الإسلامي، علما بأنها تبقى مستعدة لتوسيع نطاق عملها على كافة هذه المؤسسات التي تبدي رغبتها في إقامة مثل هذه العلاقة معها.

****